

للجزائر



تقرير رصد الوضع الاقتصادي

تسريع مكاسب
الإنتاجية من أجل
نمو متنوع
ومتين

ربيع 2025



البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي | IDA • IBRD

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



ملخص تنفيذي

ظل النمو الاقتصادي في الجزائر قوياً في عام 2024، لكنه من المتوقع أن يتباطأ قليلاً في عام 2025. وقد ساهم كل من الاستثمار النشط وزيادة استهلاك الأسر، المدعومين بالإنفاق الحكومي، في تعزيز النشاط في قطاعي الصناعة والخدمات، بينما تسارع نمو الإنتاج الزراعي. ومع ذلك، فإن نمو الطلب المحلي قد حفز الواردات، والتي، إلى جانب انخفاض انتاج وتصدير المحروقات، قد قيّدت وتيرة النمو. إجمالاً، سجّل الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات نمواً بنسبة 4.8٪، مما أسهم في تعويض التقلص المُقدَّر بـ 1.4٪ في الناتج المحلي الإجمالي للمحروقات. من المتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.3٪ في عام 2025، مدفوعاً بانتعاش نمو قطاع المحروقات (1.6٪)، محفزاً بزيادة حصص الإنتاج من أوبك وزيادة الإنتاج الغازي. من المتوقع أن تشهد نسبة النمو خارج قطاع المحروقات تباطؤاً لتبلغ 3.6٪، نتيجة لسياسة ضبط النفقات العمومية، لا سيما ما يتعلق منها بنفقات الاستثمار. من المتوقع أن يظل الإنتاج الزراعي قوياً رغم قلة هطول الأمطار، مما يعوّض التباطؤ في قطاعي الصناعة والخدمات.

بعد عامين من تحقيق فوائض في الحساب الجاري، عاد هذا الأخير إلى تسجيل عجز خلال سنة 2024. وقد اقترب تراجع الصادرات بنسبة 10.2٪ بارتفاع الواردات بنسبة 9.7٪، لاسيما من المواد الغذائية، ومعدات التجهيز، والمركبات، مما أدى إلى تسجيل عجز في الحساب الجاري بلغ 1.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار النفط في عام 2025 إلى تفاقم هذا العجز ليبلغ 6.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما سيؤدي، إلى جانب تباطؤ نسبي في وتيرة الواردات، إلى تراجع في احتياطات الصرف الاجنبي.

سجّل عجز الميزانية تفاقماً في عام 2024، ومن المرتقب أن يستمر خلال سنة 2025. حيث بلغ هذا العجز نسبة 13.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، وهو أعلى مستوى يُسجّل منذ 2015-، نتيجة الزيادة المستمرة في النفقات العمومية (9.0٪)، بعد ارتفاع بـ 63.3٪ ما بين 2021 و2023)، والتي تزامنت هذه المرة مع تراجع كبير في إيرادات المحروقات بنسبة 37.5٪. ومن المتوقع أن يصل عجز الميزانية إلى 14.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025، قبل أن يبدأ في التراجع، حيث سيتم التخفيف من أثر انخفاض إيرادات المحروقات عبر ترشيد النفقات العمومية.

أما الدين العمومي، فقد شهد ارتفاعاً طفيفاً خلال عام 2024 ليبلغ 48.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بفضل اللجوء إلى استعمال ما تبقى من موارد صندوق ضبط الإيرادات، الذي ساهم بما يعادل 19.9 مليار دولار أمريكي (أي ما يقارب 7.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في تمويل الجزء الأكبر من العجز. غير أن احتياجات التمويل المرتفعة، مقرونة بنفاد موارد صندوق ضبط الإيرادات، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة محسوسة في مستوى الدين العمومي ابتداء من سنة 2025.

عرفت معدلات التضخم تباطؤاً واضحاً خلال عام 2024. فقد تراجعت وتيرة نمو مؤشر أسعار المستهلك من 9.3٪ في عام 2023 إلى 4.0٪ في عام 2024، مدفوعاً بانخفاض التضخم على المنتجات الزراعية الطازجة، وذلك بفضل السماح باستيراد اللحوم، والنشاط القوي للقطاع الزراعي، استقرار سعر الصرف، إضافة إلى تباطؤ وتيرة نمو عرض النقد، رغم استمرار سياسة نقدية متساهلة ونمو قوي في الائتمان للقطاع الخاص.

في ظل الضغوطات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي، أصبح من الضروري تسريع وتيرة تنويع الاقتصاد الجزائري وتقليل الاعتماد على صادرات المحروقات. إذ تشكل حالة عدم اليقين الغير المسبوقة المحيطة بتطورات التجارة والاقتصاد العالمي، والتي زادت التوترات الجيوسياسية تعقيداً، خطراً على أسعار النفط والغاز التي لا تزال تمثل حوالي 79٪ من عائدات التصدير و43٪ من إيرادات الميزانية في عام 2025. في هذا السياق، فإن تنويع الاقتصاد يعتبر امراً عاجلاً، لا سيما من خلال تعزيز الاستثمارات الخاصة، المحلية والأجنبية، وتحقيق مكاسب في الإنتاجية، بهدف تنويع مصادر الإيرادات الخارجية والمحلية، ووضع الاقتصاد الوطني على مسار نمو مستدام أقل اعتماداً على الإنفاق العمومي. وبالنظر إلى الأثر الناجم عن تمويل العجزات المالية على الادخارات الوطنية، والمخاطر التي تتبعها على الاستقرار النقدي، فإن ترشيد الانفاق العام سيدعم النمو. نظراً لارتفاع مستوى الإنفاق من منظور دولي، فإن إعادة التوازن هذه سوف تعتمد بشكل خاص على تحسين جودة الإنفاق، استناداً إلى مراجعات الإنفاق وزيادة تحديد أولويات الاستثمارات.

إن تحليل مسارات الإنتاجية في مختلف القطاعات يُتيح سبلاً للتفكير في كيفية تسريع وتيرة التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري. فقد شكّل نموذج النمو القائم على الإنفاق العمومي أداة لتحقيق

وبذلك، يمكن تحقيق تسارع في النمو الاقتصادي من خلال تحسين مستويات الإنتاجية في قطاعي الصناعة والخدمات، إلى جانب إعادة توزيع تدريجية للعمالة نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، في تزامن مع إعادة توازن تدريجية للإنفاق العمومي. ويتطلب هذا التحول الهيكلي للاقتصاد تبني سياسات شاملة وقطاعية دقيقة، تهدف إلى دعم النمو وفرص العمل في القطاع الخاص، مع تمكين اليد العاملة من المهارات اللازمة لذلك.

منجزات اقتصادية واجتماعية كبرى منذ بداية هذا القرن، قبل أن يشهد تباطؤاً خلال العقد الماضي، مع بلوغ وتيرة نمو الإنفاق مستويات غير مستدامة. وقد أدى هذا النموذج إلى توجيه سوق العمل نحو قطاعات منخفضة القيمة المضافة، لاسيما في الخدمات الغير التجارية وقطاع البناء، من جهة أخرى، تشير المقارنة بين مستويات الإنتاجية في الجزائر إلى أداء متباين، حيث تُظهر الديناميكية القوية في القطاع الزراعي تبايناً مع المكاسب المحدودة في القطاع الصناعي التحويلي.



مجموعة البنك الدولي

1818 H Street, NW
Washington, DC 20433